بصدق الموجبة وصدقها يوجب وجود الموضوع فصدق القياس يوجب وجود الموضوع ولما كان صدق القياس يوجب
وجود الموضوع فلو يصح بناء صدق نتيجة القياس الذي احدى مقدمتيه موجبة على عدم موضوعها واذا لم يصح فيكون
الموضوع موجودا في النتيجة فلما كان صدق القياس يوجبه فيكون الموضوع موجودا في النتيجة وهو المطلوب ٥

قال فلانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب او بعضه نقض بانه ان كان هذا استدلالا على عكس الموجبة الكلية فقوله
او بعضه مستدرك وان كان استدلالا على عكس الموجبة الجزئية فقوله كل ج ب بط ومناف لقوله هذا اذا كان الاصل كليا
اما اذا كان جزئيا فهو بط وان على الموجبة الكلية والجزئية معا فهو مناف لقوله واما في الجزئية فلو نتم والكل بط فهذا
الاستدلال بط والجواب باختيار الشق الثالث ومنع منافاته بان اثباته بالكلية والجزئية باعتبار الجزء الاول من المركب
واما عدم تمامية هذا البيان في الجزئية فباعتبار الجزء الثاني منه اي اثبات مفهوم لا دوام العكس بطريق الخلف لان قولنا
لا شيء من ب ب بالاطلاق وهو نقيض قولنا كل ب ب دائما هكذا الخاصتان بالضرورة او دائما كل ج او بعضه ب
ما دام ج لا دائما والحينية المطلقة بعض ب ج حين هو ب لا دائما واذا صدق بالضرورة او دائما كل ج الى قوله لا دائما
ينتج فالخاصتان اذا صدقتا صدق الحينية فاذا كان اذا صدقتا صدقت تنعكسان حينية مطلقة لا دائمة فالخاصتان
تنعكسان حينية مطلقة لا دائمة لكن المقدم حق ومنع ملازمة الكبرى واثبتها بقوله اما الحينية بان الحينية المطلقة
لازمة للعامتين وهما لازمتان للخاصتين فالحينية لازمة للازمتين للخاصتين ولازم اللازم لازم ينتج من المساوات فالحينية
المطلقة لازمة للخاصتين لصدق المقدمة الاجنبية كما ان ملزوم الملزوم ملزوم هذا عكس الجزء الاول واثبت الجزء الثاني بقوله واما
اللادوام اه بان لادوام العكس بعض ب ليس ج بالاطلاق وهو صادق لانه لو لم يصدق لكذب ولو كذب لصدق نقيضه وهو
كل ب ج دائما ولو صدق لنضم نقيض لادوام العكس الى الجزء الاول ولو ضممنا لنقول كل ب ج دائما وبالضرورة او دائما كل ج ب
ما دام ج ولو قلنا فينتج كل ب ب دائما واذا انتج لنضمنه الى الجزء الثاني من الاصل ولو ضممنا لنقول كل ب ج دائما ولا شيء من ج ب
بالاطلاق فلو قلنا لينتج لا شيء من ب ب بالاطلاق والاول حمل الشيء على نفسه والثاني سلب الشيء عن نفسه وهو في قضية واحدة
وهو فيها اجتماع النقيضين وهو مح فلو لم يصدق لادوام العكس يلزم المح وما يلزم المح مح فعدم صدقه مح ولك طريق اخر اقصر منه
في اثبات عكس لادوام الاصل هكذا لادوام الاصل لادوام ب الدائمة بدوام ج ولادوام العكس لادوام ج ولادوام ب الدائمة بدوام ج
يستلزم لادوام ج فلادوام الاصل يستلزم لادوام العكس وذلك لانه لما كان دوام ب بدوام ج في الجزء الاول من الاصل كان دوام ج
سببا وملزوما لدوام ب فيه ولما كان دوام ج ملزوما لدوام ب فيه فلادوام ب اي لادوام الجزء الثاني من الاصل يستلزم لادوام
ج اي لادوام العكس لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ومنع محالية سلب الشيء عن نفسه لانه سالبة لا وجود لموضوعها
واثبت بان الجزء الاول من الاصل موجبة لموضوعها وجود ونقض بان النتيجة من حيث هي سالبة مع قطع النظر عن الاصل فاجاب
الشارح بانه اجتماع النقيضين ومنع بانهما كليتان والتناقض انما هو بين الكلية والجزئية فهما ليسا متناقضين واجيب بانهما وان لم يكونا
متناقضين لكنهما متنافيان وهو يكفي في اثبات العكس ونقض بانه انما يكفي اذا كان الاصل كليا واما اذا كان جزئيا فلا واثبت
الصغرى بان الجزئية اما ان يجعل كبرى او صغرى فعلى الاول لا يكون الكبرى كلية في الشكل الاول وعلى الثاني يكون القياس الخلف المنتج للمحال
من الرابع لا على هيئة الاول وعلى الاول لا ينتج وعلى الثاني لا يتحقق شرط الخلف فان كان الاصل جزئيا اما لا ينتج واما لا يتحقق شرط
الخلف وذلك اذا كان الاصل بالضرورة او دائما بعض ج ب ما دام ج لا دائما فعكسه بعض ب ج حين هو ب لا دائما اي بعض ب
ليس ج بالفعل لانه لو لم يصدق بعض ب ليس ج بالفعل لصدق نقيضه وهو كل ب ج بالدوام ولو صدق لنضم الى الجزء الاول
من الاصل ولو ضممنا لنقول كل ب ج بالدوام وبالضرورة او بالدوام بعض ج ب ولو قلنا يكون الكبرى الاولى كلية فلا ينتج ولو
جعلنا الاصل صغرى ونقيض العكس كبرى وقلنا بالضرورة او دائما بعض ج ب وكل ب ج بالدوام يكون قياس الخلف من الرابع
لا من الاول فلو يوجد شرط الخلف اذ لا بد في الخلف من ان يكون القياس المنتج للمح من الشكل الاول فعلى هذا لا يتم طريق الخلف واذا لم يتم
فلو بد في الجزئية من طريق اخر وهو الافتراض لكن المقدم حق والتالي مثله ٥

قراءت من المحل من التصنيف بتاريخ يوم السبت تاسع ربيع الاخر من شهور سنة ١٢٤٦ من استادي المحقق الانفروي فكتبت تقريره في ذ[redacted]

Copyright © King Saud University